الأمم المتحدة

A/C.2/78/L.23

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 October 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

كوبا*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[1] هو إطار شامل قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[2] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[3]، وإذ تقر بأن مسار ساموا يتسق

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

(1) القرار 15/69، المرفق.

(2) *تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل – 6 أيار/مايو 1994* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(3) *تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، 10–14 كانون الثاني/يناير 2005* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

171023 171023 23-19896 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4] وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[5]، ويتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[6]، والخطة الحضرية الجديدة[7]، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[8]،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، وإذ نجدد لذلك تضامننا مع تلك الدول، التي لا تزال تواجه تحديات مجتمعة ناشئة عن عوامل منها، على وجه الخصوص، بعدها الجغرافي وصغر اقتصاداتها وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وإذ لا يزال يساورها القلق بوجه خاص لأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحقق مستويات عالية ومطَّردة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئيا إلى قابليتها للتضرر من الآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تقر بأن التعافي من جائحة كوفيد-19 والعودة إلى النمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية قد قيدته عوامل متعددة، بما في ذلك زيادة الضغط على الغذاء والماء والطاقة والتمويل، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، والأوضاع المالية المشدَّدة، وارتفاع المديونية، واضطراب سلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية، والنزاعات العالمية، إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفجوات الرقمية، مما يشكل عواقب وخيمة على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تؤكد أن تحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة عام 2030 سيكون أكثر صعوبة وأن دمج مفهوم القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية لإتاحة بناء مستقبل مستدام وتجنب خلق مخاطر جديدة، وإذ تؤكد أن تحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة عام 2030 سيكون أكثر صعوبة وأن دمج مفهوم القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية لإتاحة بناء مستقبل مستدام وتجنب خلق مخاطر جديدة،

---

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

(8) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن مستوى الديون في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الرغم من انخفاضه في عام 2022، لا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، وأن ما يزيد على 40 في المائة من تلك الدول يعاني من مشاكل ديون حادة، بسبب الارتفاع المستمر في رصيد الديون الخارجية لتلك الدول، الذي زاد بنسبة 5 في المائة في عام 2022 ليصل إلى 68,6 بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة، وبنسبة 16 في المائة منذ نهاية عام 2019؛ وفضلا عن ذلك، فإن الانخفاض في احتياطيات السيولة مقيسة بنسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل ليصل إلى 148 في المائة يؤثر على نحو غير متناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القصوى، التي ما زالت تشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تمثل للعديد منها أشدّ الأخطار التي تهدِّد بقاءها ومقومات وجودها، وكذلك من خلال الأخطار التي تهدِّد توفر المياه والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تحيط علما بطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ،

وإذ تحيط علما مع القلق بالنتائج الواردة في التقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولا بما في ذلك التقرير التوليفي لتقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتقارير الخاصة للفريق الحكومي الدولي المعنونة *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية*، و*تغير المناخ والأرض*، و*المحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير*،

وإذ تلاحظ أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى ما تتسم به هذه الدول من خصائص فريدة واعتمادها على المحيطات وتنوعها البيولوجي وتعرضها لآثارها بشكل خاص، وإذ تلاحظ أيضا الدور المركزي للمحيطات في ثقافة شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وسبل عيشها وتنميتها المستدامة،

وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد النداءات الواردة في الإعلانين المعنونين "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"[(9)] و "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"[(10)] المعتمدين على التوالي في مؤتمري الأمم المتحدة لعامي 2017 و 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف أيضا بالإجراءات المعززة الأخرى لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على غاياته 14-2 و 14-4 و 14-5 و 14-6 التي حل أجل تحقيقها في عام 2020، وإذ تتطلع إلى تسريع اتخاذ إجراءات عاجلة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام

(9) القرار 312/71، المرفق.

(10) القرار 296/76، المرفق.

2025 وبالتعاون على كل من المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي لتحقيق جميع الغايات في أقرب وقت ممكن ودون تأخير لا مبرر له،

وإذ تتطلع إلى نجاح عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في كيغالي، رواندا، في الفترة من 18 إلى 21 حزيران/يونيه 2024،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وعدم تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وإذ تسلم بالفرصة الفريدة المتاحة للنظم الإيكولوجية المتدهورة والقدرة البيئية على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي يمثل نقطة مرجعية، في الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والإطلاق اللاحق للصندوق الإطاري العالمي الجديد للتنوع البيولوجي،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضا أن التلوث بالمواد البلاستيكية لا يزال يؤثر سلبا على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في البيئة البحرية، وإذ تشجع كذلك الجهود المبذولة على جميع الأصعدة من أجل منع التلوث بالمواد البلاستيكية وتقليله والقضاء عليه، وإذ ترحب أيضا باتخاذ قرار عقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك ملزم قانونا بشأن القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، من قبل جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة بموجب قرارها 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[(11)]، وإذ تلاحظ انعقاد تلك اللجنة،

وإذ تلاحظ الدور الهام للغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك من خلال تشجيع اعتماد وتنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وغيره من نهج السياسات البديلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك النهج المتعلقة بالمناطق الكثيرة الغابات التي تقل فيها إزالة الغابات، وفقا للمادة 5-2 من اتفاق باريس، على نطاق الولاية القضائية الوطنية، أو، على أساس مؤقت، على نطاق الولاية القضائية دون الوطنية، وهو ما يمكن أن يعزز تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات وحل المشاكل بشكل جماعي، وتعزيز بذل جهد موحد في معالجة أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإذ تلاحظ أيضا أنه من الضروري للدول الجزرية الصغيرة النامية التي حافظت على الغطاء الحرجي والنظم الإيكولوجية الأخرى مثل أشجار المانغروف والأعشاب البحرية وأراضي الخث والغابات القديمة النمو والمستنقعات، على مدى عقود من الاستخدام، أن تسعى إلى اغتنام الفرص لتعبئة التمويل في هذا الصدد،

وإذ تؤكد أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍ عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أيضا هدف رئيسي لخطة عام 2030 بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن للموارد المائية أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإذ تسلم بأن المياه والنظم الإيكولوجية والطاقة والأمن الغذائي والتغذية أمور مترابطة ولا غنى عنها للصحة والرفاه

(11) UNEP/EA.5/Res.14.

والتنمية البشرية، وإذ تدعو، في هذا الصدد، إلى تعزيز الإدارة المستدامة للمياه على جميع المستويات، مع مراعاة اعتراف الدول الجزرية الصغيرة النامية بالعلاقة بين المياه والغذاء والطاقة والبيئة،

وإذ تسلّم بما يقدّمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة 19 من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون، وإلى الفقرة 22 من مسار ساموا التي تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تقر بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

1 - ***تحيط علما*** مع التقدير بتقرير الأمين العام[12]؛

2 - ***تكرر التأكيد*** على الدعوة الموجهة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية لرصد التنفيذ الكامل لإعلان بربادوس[13] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية، وتشير إلى المناقشة التي جرت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 بشأن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة بهدف تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات؛

3 - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذي الصلة، وتدعو إلى إعداد معلومات مصنفة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد في جميع تقارير الأمم المتحدة الرئيسية، عند الاقتضاء؛

4 - ***ترحب*** بالقرار 14/5 الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة وبانعقاد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، استنادا إلى نهج شامل يتناول دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية، وبالطموح إلى استكمال عملها بحلول نهاية عام 2024؛

5 - ***تشير مع القلق*** إلى نتائج واستنتاجات تقييم الاحتياجات الذي أجري بسبب توسيع ولاية كل من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة

(12) A/78/222.

(13) *تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

النامية، وتؤكد ضرورة تخصيص موارد كافية تتناسب مع ولايات هاتين الوحدتين، مع مراعاة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعمليته التحضيرية؛

6 - ***ترحب*** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول جديدة للتحديات الرئيسية التي تواجهها بهدف دعم التنفيذ التام لمسار ساموا؛

7 - ***تدعو*** المؤسسات المالية الدولية إلى النظر في أفضل السبل لإدماج مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في الممارسات والسياسات القائمة المتعلقة بدعم التنمية، بما في ذلك آليات الحصول على التمويل الميسّر ومعالجة الديون؛

8 - ***ترحب*** بالالتزامات التي تعهدت بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في البيان الصادر عن اجتماعها الرفيع المستوى لعام 2020 بتحسين السياسات والبرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحيط علما بإطلاق مبادئ فعالية المعونة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جنيف في عام 2022 وإنشاء فرقة عمل مشتركة بين لجنة المساعدة الإنمائية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة في عام 2023 لتحديد مجموعة مشتركة من القضايا ومجالات التعاون، بغية تحسين فعالية وأثر المساعدة الإنمائية الرسمية والنظر في مسألة الضعف، والمقرر إطلاقها في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

9 - ***تسلّم*** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل الموجه للتنمية المستدامة بالقدر الكافي وبتكلفة ميسورة، بما في ذلك التمويل الميسر، وتشجع في هذا الصدد الجهات التي توفر التمويل الإنمائي على النظر في أوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز التعاون الإنمائي؛

10 - ***تحيط علما*** بالتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اشترك في رئاسته رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، غاستون براون، ورئيسة وزراء النرويج السابقة، إرنا سولبرغ، وبالتوصيات الواردة فيه؛

11 - ***تطلب*** إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين أن يعين مُيسرَيْن اثنين، أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو، للشروع، في أقرب وقت ممكن، في عملية حكومية دولية، تدعمها أمانة مؤقتة تشترك في توفيرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية، للنظر في التوصيات المقدمة في التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإمكانية تطبيقه ونطاقه، وسبل زيادة تحسينه على نحو يتيح تنفيذ المؤشر، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة بحلول نهاية دورتها الثامنة والسبعين؛

12 - ***تكرر التأكيد*** على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه خسائر وأضرارا مرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، التي تنشأ عنها تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية غير مسبوقة ترفع عبء الديون إلى مستويات لا يمكن تحملها، وتدعو في هذا الصدد إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وطموحة، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ[14] واتفاق باريس، لتفادي خطر وتأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية والتقليل من حدتهما ومواجهتهما؛

13 - ***تحث*** على التفعيل الكامل وفي الوقت المناسب لترتيبات التمويل الجديدة والصندوق للتصدي للخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث؛

14 - ***تقر*** بأن تحسين فرص حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل أمر بالغ الأهمية لانتعاشها الاقتصادي وبناء قدرتها على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعو إلى إنشاء آلية لمعالجة الديون لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من إدارة الديون على نحو سليم يتيح استخدام الأدوات المشروطة بالحالة الاقتصادية للدولة؛

15 - ***تحيط علما*** بالنتائج التي توصل إليها الأمين العام فيما يتعلق بالقدرة المحدودة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والمرتفعة الدخل، على الحصول على التمويل المتصل بالكوارث بسبب اختلاف معايير تحديد الأهلية وحجم الموارد اللازمة للحصول عليه، وكذلك الحاجة إلى بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تنقح معايير تحديد الأهلية وطرائقها التي تحول دون الحصول على الموارد، مع مراعاة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد، وتحث المجتمع الدولي على زيادة تخصيص التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به وتيسير الوصول إليه للحد من مخاطر الكوارث ولاتخاذ التدابير الوقائية الأخرى ضمن إطار شامل لإدارة المخاطر، بما يتناسب مع حجم مخاطر الكوارث الحالية والمستقبلية، مع مراعاة العقبات التي حالت دون فعالية حشد التمويل الحيوي لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة التي تصوغها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

16 - ***تسلم*** بالآثار المتزايدة للكوارث على وضع ديون الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتهيب بجميع الدائنين أن يدمجوا أدوات الديون المشروطة بالحالة الاقتصادية للدولة، مثل بنود الكوارث التي تتيح تجميد المدفوعات أو تمديد آجال الاستحقاق، حسب الاقتضاء، استجابة لتقلبات الدخل وضغوط السيولة وحالة المديونية الحرجة الناجمة عن الصدمات الخارجية، فضلا عن التمويل المسبق للتمكين من الحد بشكل منهجي من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك الكشف عن مخاطر الكوارث لأن هذه الأدوات حاسمة للانتعاش الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال توفير الدعم المالي الذي تشتد الحاجة إليه وتجنب تفاقم حالة المديونية الحرجة؛

17 - ***تؤكد من جديد*** أن المساعدة الإنمائية الرسمية، بشكليها التقني والمالي، يمكنها تعزيز مرونة المجتمعات والاقتصادات، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى حشد المزيد من التمويل الإنمائي من جميع المصادر وعلى جميع المستويات من أجل دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

18 - ***تسلّم مع القلق*** بتحديات المرحلة الانتقالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت أو هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نموا، ولا تزال تضع في اعتبارها أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يعرقل تقدمها في مجال التنمية، وتشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية

(14) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

انتقالية مجدية متعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نموا، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن الفقدان المحتمل للتمويل بشروط ميسَّرة، والحد من مخاطر مراكمة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي؛

19 - ***تكرر*** دعوة المؤسسات المعنية إلى أن تستخلص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتسلِّم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تواصل التركيز على أشد البلدان احتياجا، وتحيط علما بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسَّرة والتقييمات المتعددة الأبعاد، انطلاقا من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، بغية معالجة أوجه القصور التي تعتري تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نموا على أساس الدخل وحده؛

20 - ***تكرر*** دعوة الدول الأعضاء إلى أن تدعو البنك الدولي إلى النظر في إعادة إحياء الفريق العامل الرفيع المستوى فيما بين المصارف الإنمائية وشركائها لمراجعة القواعد التي تنظم إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الميسَّر؛

21 - ***تشدد*** على ضرورة اتخاذ تدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، للحد من أوجه عدم المساواة ولتشجيع تنفيذ نظم وتدابير مناسبة وطنيا للحماية الاجتماعية للفقراء ومَن يعيشون أوضاعا هشة؛

22 - ***تسلّم*** بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يكون ممكنا بدون الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، الذي يمكن تيسيره واجتذابه من خلال تهيئة بيئة مؤاتية ودعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

23 - ***تُقر*** بالدور الهام الذي يؤديه إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية في رصد التقدم المحرز في الشراكات القائمة والتشجيع على إقامة شراكات جديدة وحقيقية ودائمة، وترحب في هذا الصدد بجوائز الأمم المتحدة للشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعترف بأبرز الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وتكافئ عليها، ومن ثم تكرر دعوتها إلى تعزيز الإطار لمواصلة تأثيره على المجتمعات المحلية، وعلى الموارد البشرية، وبناء القدرات، والبيئة، وتعزيز تبادل المعارف، بما في ذلك المعلومات والبيانات وتحسين التنسيق؛

24 - ***تُقر*** بأن الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين لها أهمية حاسمة في بناء القدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث، وتحقيق التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ على الصعيد المحلي، وتدعو إلى إقامة جلسات الحوار الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بشراكات الدول الجزرية الصغيرة التي تُعقد كل سنتين بغية تيسير وسائل التنفيذ، التي تشمل، في جملة أمور، التمويل، والاستثمار، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وإقامة شراكات جديدة، وتتطلع إلى توسيع نطاق الشراكات الدائمة والتحويلية وتطويرها على جميع المستويات؛

25 - ***تعيد تأكيد*** الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول

الجزرية الصغيرة النامية ومسار ساموا، وتشدد على الضرورة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة منسقة لمساعدتها في الحفاظ على قوة الدفع التي تحققت إثر تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

26 - ***تتطلع أيضا*** إلى المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، وتلاحظ أن موضوعه الرئيسي سيكون هو "رسم الطريق نحو الازدهار القادر على الصمود"؛

27 ***ترحب*** بتعيين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ليتوليا مهام الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، على التوالي؛

28 - ***تكرر*** طلبها إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام 2024، تخصيص الموارد الكافية للوفاء بالولايتين الآخذتين في التوسع لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي دعما لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقبل وعمليته التحضيرية، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز وتشجع الدعم المنسق والفعال والمتسق الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال تنمية قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

29 - ***تكرر تأكيد*** دعوتها الأمين العام إلى أن يواصل استخدام صلاحياته للدعوة إلى عقد اجتماعات لمواصلة العمل على وضع حلول للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بضعفها إزاء الديون في الأجل العاجل وبقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إمكانية اعتماد مؤشر ضعف متعدد الأبعاد، باعتباره معيارا لآليات الحصول على التمويل بشروط ميسرة ومعالجة الديون، وتتطلع، في هذا الصدد، إلى قيام الأمين العام بعقد اجتماع رفيع المستوى أثناء المؤتمر، مع طائفة واسعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية والشركاء في التنمية متعددو الأطراف، من أجل مناقشة مسألة تعبئة التمويل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

30 - ***تقر*** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد أثبتت التزامها بالنهوض بالتنمية المستدامة، وعملت لهذا الغرض على تعبئة الموارد على المستويين الوطني والإقليمي رغم محدودية قاعدة مواردها، وترحب بما أبداه المجتمع الدولي والقطاع الخاص من تعاون وقدماه من دعم منذ أمد طويل، حيث اضطلعا بدور مهم في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة؛

31 - ***تدعو*** إلى مواصلة بذل الجهود وتعزيزها لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع التحديات المتعددة القائمة والمستجدة التي تواجهها تلك الدول في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

32 - ***تحيط علما*** بالجدول الزمني للجنة التحضيرية، التي يشترك في رئاستها الممثلان الدائمان لملديف ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، لتيسير العملية الحكومية الدولية للوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع

المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة أن يعملوا بشكل بناء وبالتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

33 - ***تتطلع*** إلى العملية الجارية في إطار اللجنة التحضيرية التي ستسفر عن وثيقة ختامية سياسية متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي مركزة وتطلعية وعملية المنحى للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، تحدد أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحدد أهدافا ملموسة وقابلة للقياس لدعمها للسنوات العشر المقبلة، استنادا إلى الأولويات التي حددتها تلك الدول في نتائج الاجتماعات التحضيرية لعام 2023 للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقودة في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه في موريشيوس، ومن 8 إلى 10 آب/أغسطس في سانت فنسنت وجزر غرينادين، ومن 16 إلى 18 آب/أغسطس في تونغا، وكذلك نتائج الاجتماع الأقاليمي المعقود في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2023 في كابو فيردي، وتدعو جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين إلى التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المسعى الهام؛

34 - ***تشير إلى أن*** المؤتمر سيعقد على أرفع مستوى ممكن وتضمينه جزءا رفيع المستوى؛

35 - ***تعيد تأكيد طلبها*** إلى الأمين العام أن يقدم كل الدعم المناسب للأعمال المضطلع بها في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر وللمؤتمر نفسه وأن يكفل التعاون بين الوكالات ومشاركتها الفعالة واتساق عملها داخل منظومة الأمم المتحدة واستخدام الموارد بكفاءة، من أجل تحقيق أهداف المؤتمر؛

36 - ***تشير إلى*** الفقرات 37 و 38 و 39 من القرار 245/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، بشأن المشاركة في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر في هذا الصدد الدعوة إلى الجهات المانحة على الصعيدين الدولي والثنائي والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى لتوفير الدعم للأعمال التحضيرية للمؤتمر عن طريق تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر ودعم مشاركة ممثلي البلدان النامية، مع إيلاء الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تغطية تكاليف تذاكر الطيران بالدرجة الاقتصادية وبدل الإقامة اليومي والمصروفات النثرية في محطات السفر، والدعوة لتقديم تبرعات لدعم مشاركة البلدان النامية في المؤتمر؛

37 - ***تشدد*** على ضرورة مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى، ولا سيما المنتمية منها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مشاركة فعالة في المؤتمر، وتدعو إلى تقديم التبرعات لدعم مشاركتها؛

38 - ***تسلم*** بأن هناك حاجة ملحة إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز مكاتبها الإحصائية وتقديم دعم معزز في تطوير القدرات الوطنية لتحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي، بما في ذلك البيانات المصنفة والعالية الجودة، وترحب باقتراح حكومة أنتيغوا وبربودا الداعي إلى إنشاء مركز امتياز للدول الجزرية الصغيرة النامية، سيشمل مركزا عالميا للبيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامي وسيُطلق في المؤتمر؛

39 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، تقريرا عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك عن التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وعن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى مناقشات ونتائج الاجتماعات التحضيرية الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك العملية

التحضـــيرية لعقد المؤتمر الرابع المعني بالدول الجزرية الصـــغيرة النامية، والتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

40 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والســـبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المســـتدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصـــغيرة النامية (مســـار ســـاموا) واســـتراتيجية موريشـــيوس لمواصـــلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".